الخلافات السياسية تهدّد انتخابات مجالس المحافظات في العراق

أثير الكثير من الشكوك حول إمكانية إجراء انتخابات مجالس المحافظات في العراق في موعدها المقرر العام المقبل في ظل الخلافات السياسية التي يشهدها هذا البلد، وصعوبة الاتفاق على أعضاء المفوضية العليا للانتخابات.
بغداد: تهدد الخلافات المريرة بين الكتل السياسية في العراق مستقبل استقلال مفوضية الانتخابات في البلاد، وتثير شكوكا حول إمكانية اجراء انتخابات مجالس المحافظات في موعدها المقرر العام المقبل.

انتخابات مجالس المحافظات السابقة.. (أرشيف)

□ بغداد / المدى

وتواجه الأحزاب السياسية مأزقًا منذ اشهر في اختيار اعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الأمر الذي يثير الشكوك في أن يتمكن الأشخاص المنتخبون لهذا المنصب من ممارسة عملهم باستقلال.

وأعرب سياسيون عن قلقهم من تأجيل انتخاب اعضاء المفوضية في الوقت المحدد.

وقال النائب الكردي المستقل محمود عثمان: "بالتأكيد هؤلاء (الأعضاء) لن يكونوا مستقلين".

وأضاف بأسف "أنها طريقة سيئة لبناء المؤسسات، ولكن هذا ما يحدث".

وقال النائب عن القائمة العراقية حامد المطلك لفرانس برس "نرغب بمفوضية انتخابات مستقلة بصورة كاملة".

وأضاف "لكن لسوء الحظ أن ما يجري الآن ليس مثاليًا، والمفوضية تتشكل على أسس حزبية وطائفية".

وبحسب دبلوماسيين ونواب، فإن انعدام الثقة ناجم عن الأزمة السياسية المستمرة منذ اشهر بين كتلة رئيس الوزراء نوري المالكي وخصومه، وجميعهم اعضاء في حكومة شراكة وطنية.

وخصوم المالكي يتهمونه بالاستبداد وقد حاولوا خلال الأشهر الماضية سحب الثقة من حكومته ولكن من دون جدوى.

في المقابل، يؤكد رئيس الوزراء أنه غير قادر على تنفيذ سياساته بسبب كبر حجم التحالف الحكومي.

الخلافات بين نوري المالكي وخصومه تؤخر التوصل لاتفاق بشأن مفوضية الانتخابات.

ويقول دبلوماسي غربي رفض كشف اسمه في هذا الصدد إن "اعضاء المفوضية لم يتم اختيارهم حتى الآن، لذا لا نعرف كيف ستعمل، لكن الجدل الآن يوحي بأنها ستعمل على أسس طائفية".

وتمكن النواب والمسؤولون بعد اشهر من المقابلات اجريت مع ٧٢٠٠ شخص من حصر عدد المتقدمين الى ٦٠ مرشحًا للتنافس على تسعة مناصب يتألف منها مجلس المفوضية.

ومنذ ذلك الحين لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن من ينبغي أن يشغل هذه المناصب مع تمحور الجدل حول كيفية ضمان أن يعكس المرشحون الوضع الطائفي والسياسي في العراق.

وقال المبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة في بغداد مارتن كوبلر لفرانس برس: "نريد أن نحافظ على موعد الانتخابات المقرر في اذار/مارس ٢٠١٣".واضاف: "للحصول على انتخابات جيدة، نحتاج الى مفوضية قوية، والمفوضية القوية تحتاج الى وقت لتنظيم الانتخابات".

واعربت الامم المتحدة عن قلقها من أن ينتقل هذا الخلاف الى الشارع، واصدرت بيانًا في الخامس من اب/اغسطس، حذر فيه كوبلر من أن المزيد من التأخير "قد يعرض العملية الانتخابية الى خطر جدي".

وازداد الامر تعقيدًا عندما اقترحت اطراف سياسية زيادة عدد اعضاء مجلس المفوضين من تسعة الى ١٥، لكي ترسخ على ما يبدو سطوة الاحزاب على المرشحين.ومجلس المفوضين الحالي مكون من تسعة اعضاء، هم اربعة من الشيعة واثنان من السنة واثنان من الاكراد وتاسع مسيحي.

وقد يحدث تقسيم في المجلس الجديد على اساس حزبي يتجاوز التقسيم الطائفي، ففي الجانب الشيعي على سبيل المثال، فإن قائمة دولة القانون برئاسة المالكي ستختار مرشحاً واحداً على الاقل، وكتلة التيار الصدري ستختار مرشحاً آخر، فيما تختار باقي الكتل الشيعية مرشحين آخرين.

وسيحدث التقسيم نفسه في حال توسيع مجلس المفوضين الى ١٥ نائبًا، وذلك بضم بعض الاحزاب الصغيرة.

وقد صدر حكم بحق رئيس مفوضية الانتخابات فرج الحيدري بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ بسبب مكافأة مالية لموظفين عموميين.من هنا، عبر دبلوماسيون عن قلقهم من أن يكون اعضاء المفوضية مستقلين حقًا في عملهم، وخصوصًا أنهم سيكونون مدينين للحزب الذي اختارهم.

ويقول دبلوماسي غربي رفض كشف اسمه في هذا الصدد "ستسعى الاحزاب السياسية من خلال هذه العملية الى استغلال مناصب مرشحيها".

ويضيف هذا الدبلوماسي: "لا يوجد شيء مستقل في العراق، فلماذا نعتقد أن مفوضية الانتخابات سوف تكون مستقلة".

من جهته اعتبر دبلوماسي آخر لم يكشف عن هويته أنه "في احسن الاحوال فإن مجلس المفوضين الجديد يحتاج الى ستة اشهر على الاقل لتنظيم انتخابات".

في المقابل، يشدد النواب على ضرورة اجراء انتخابات مجالس المحافظات في موعدها، أي في اذار/مارس ٢٠١٣.

ويقول المطلك إن "جميع الكتل السياسية متفقة على اجراء الانتخابات في موعدها، لأن الجميع يعي أن تأجيلها لا يخدم مصالح البلاد".

ويحذر دبلوماسي غربي قائلاً "اذا تأجلت الانتخابات اشهرًا فإن ذلك ليس مشكلة، لكن اذا تأجلت حتى الصيف المقبل فلا اعرف ماذا سيحدث".

واشنطن تسلم العراق آخر دفعة من دبابات برامز

□ واشنطن / وكالات

أعلنت الولايات المتحدة الأميركية، امس الخميس، أنها سلمت العراق آخر دفعة من دبابات برامز والبالغ عددها تسعة، فيما اعتبرت أن ذلك مثال لنجاح ما تنجزه واشنطن بمجال تسليح الجيش العراقي، مؤكدة انه سيتم تسليم المزيد من هذه المعدات للعراق في المستقبل القريب.

وقال متحدث رسمي باسم السفارة الأميركية ببغداد في بيان صدر عنه وتلقت "السومرية نيوز"، نسخة منه إن "الولايات المتحدة سلمت، في الـ٢٧ من آب الحالي، الجيش العراقي تسع دبابات من نوع برامز والتي تعتبر آخر دفعة يتسلمها العراق بموجب ١٤٠ دبابة تم شراؤها وفق برنامج المبيعات العسكرية الخارجية"، مبينا أن "عملية تسليم الدبابات تمت في معسكر بسماية الواقع جنوب شرق بغداد".

وأضاف المتحدث أنه "جرى خلال عملية التسليم إجراء تجربة لهذه الدبابات واختبار قدرات فصائل من الجيش العراقي".

من جانبه اعتبر مسؤول مكتب التعاون الأمني التابع للسفارة الفريق روبرت كاسلن خلال البيان أن "هذه المعدات العسكرية الحديثة مثال لنجاح برنامج المبيعات العسكرية الخارجية في إطار ما تنجزه الولايات المتحدة بمجال تسليح الجيش وتطوير القوات الأمنية العراقية".

ولفت كاسلن إلى أنه "سيتم تسليم المزيد من هذه المعدات للجيش العراقي في المستقبل القريب ضمن هذا البرنامج".

وكان عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية حاكم الزاملي اعتبر، في الـ٢٦ آب ٢٠١٢، أن الجيش الأميركي غير جاد ولا صادق بنوايا تسليح المؤسسة العسكرية العراقية، فيما أكد أنه يبدأ بالتحرك العكسي عندما يشعر أن العراقيين بدأوا يتوجهون إلى دول أخرى كروسيا والصين

وأكدت السفارة الأميركية في بغداد، في الـ١٨ من شباط ٢٠١٢، أن حكومة بلادها سلمت العراق ١٣١ دبابة نوع أبرامز M1A1 من مجموع ١٤٠ كانت الحكومة العراقية قد تعاقدت عليها، وفيما نفت ما تناقلته بعض وسائل الإعلام أن الدبابات التي تم شراؤها لم تسلم إلى السلطات العراقية، شددت على أن مبيعات الأسلحة إلى العراق ومنها صفقة بيع الدبابات تتسم بالشفافية التامة وتخضع للمساءلة.

وتسلمت وزارة الدفاع العراقية في العاشر من شهر آب من العام ٢٠١٠، أوّل دفعة من دبابات Abrams M1A1 الأمريكية، كما كان من المقرر أن تصل بقية الدبابات في أوقات متلاحقة من العام الماضي ٢٠١١ والعام الحالي ٢٠١٢ كجزء من اتفاقية المبيعات العسكرية بين الحكومة العراقية والأمريكية.

فيما أكدت الوزارة، في ١٨ نيسان ٢٠١١، أن القوات العراقية أتقنت استخدام دبابة Abrams M1A1 وعجلة القتال المدرعة BmB1 بكفاءة عالية.

وتعتبر دبابات أبرامز الأمريكية من أفضل الدبابات القتالية في العالم، وبدأ التخطيط لإنتاجها في العام ١٩٧١، ووضعت شركة كريزلر الأميركية التصاميم الهندسية لهذا النوع من الدبابات في العام ١٩٧٦، وصنعت أول دبابة منها في العام ١٩٨٠، ويبلغ طولها مع مدفعها ٩,٨٢٨ متر، وتحتوي على مدفع ثقيل عيار ١٢٠ ملم، فضلاً عن رشاش متحد المحور، كما انها مجهزة بأنظمة متطورة للحماية والملاحة والسلامة.

من جانبه أكد عضو لجنة الامن والدفاع النيابية عباس البياتي، الاربعاء، أن نسبة ٨٠٪ من سلاح العراق ستكون غربية، مشيرا إلى أن العراق سيتسلم طائرات اف ١٦ في موعدها المقرر، فيما اعتبر انه ليس من حق اي دولة ان تضع شروطا على العراق في بيع السلاح له.

وقال البياتي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "٨٠ ٪ من سلاح الجيش العراقي سيكون سلاحا غربيا يعتمد على الاسلحة الاميركية والبريطانية"، مبينا أن "العراق سيتسلم طائرات اف ١٦ المقاتلة في موعدها المقرر".

وأضاف البياتي وهو قيادي في ائتلاف دولة القانون أن "العراق يسعى إلى الحصول على طائرات اف ١٦ قبل العام المقبل ٢٠١٣"، مشددا على أنه "لا ينبغي ترك أجواء البلاد مفتوحة".

وتابع البياتي أن "الكلام عن وجود قيود من الجانب الأميركي على تسليح الجيش العراقي ليس جميعه صحيحا"، مشيرا إلى أن "قضية تسليم طائرات اف ١٦ للعراق قضية فنية تتعلق بعقود الدول مع الشركة المصنعة وليست سياسية".

وأوضح عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية أن "الشركة المصنعة تضع جدول تسلم بموجبه الطائرات حسب أسبقية الشراء"، مؤكدا أن "العراق لن يقبل بأي شروط على بيعنا السلاح، كما أن طائرات اف ١٦ ستطير بأجواء العراق لمدة ٢٤ ساعة لأنه ليس من حق اي دولة ان تشترط علينا كيف نستخدم السلاح ومتى نستخدمه".

وكان المستشار الإعلامي لرئيس الحكومة العراقية أعلن، في (٢٣ آب ٢٠١٢)، أن العراق ينتظر من الولايات المتحدة الاميركية ان تسلمه الدفعة الاولى من مقاتلات اف ١٦ التي تشمل ١٨ طائرة في آذار المقبل، بموجب الاتفاق الموقع بين البلدين.

ووقع العراق اتفاقا مع واشنطن لشراء ٣٦ طائرة مقاتلة طراز اف ١٦، أعلنت الحكومة العراقية في أيلول من العام الماضي ٢٠١١، عن تسديد الدفعة الأولى من قيمة الصفقة ثمناً لشراء ١٨ مقاتلة من هذا النوع.

لكن مسؤولين أميركيين شككوا في امكان اتمام تسلم وتسليم الوجبة الاولى من الطائرات في آذار ٢٠١٣، وقالوا خلال زيارة رئيس اركان الجيوش الاميركية الجنرال مارتن ديمبسي بغداد، في (٢١ آب ٢٠١٢) إن العراق سيتسلم في ايلول من العام ٢٠١٤ اول دفعة من المقاتلات الاميركية اف ١٦.

وبحسب هؤلاء المسؤولين الذي فضلوا عدم الكشف عن هويتهم، فأن الولايات المتحدة وافقت حتى الان على بيع العراق بقيمة ١٢ مليار دولار اسلحة وعقود تدريب بينها ٣٦ مقاتلة من طراز اف ١٦.

ويجري تدريب طيارين عراقيين بالفعل على تلك الطائرات في الولايات المتحدة، إلا ان قائد القوة الجوية الاميركية روس هاندي افاد في وقت سابق بان الطيارين قد ينتهون من التدريب قبل تسليم الدفعة الاولى من تلك الطائرات الى بغداد.

وكانت وزارة الدفاع العراقية اكدت في (٣ تموز ٢٠١٢)، رغبة الحكومة العراقية بزيادة عدد طائرات اف ١٦ في "المستقبل القريب" لحماية الأجواء العراقية، فيما قدم وفد الشركة المنتجة لهذه الطائرات النموذج الأخير منها التي تم التعاقد عليها ضمن الوجبة الثانية.

ومن المتوقع أن تستمر علاقة العراق والولايات المتحدة خلال المرحلة المقبلة ضمن ما يعرف (اتفاقية الإطار الإستراتيجية) والتي تنص على التبادل والشراكة بين البلدين في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والأمنية.

ودعا رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، في (٢١ آب الحالي)، خلال استقباله لرئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش الأميركي الجنرال مارتن ديمبسي، الحكومة الأميركية للإسراع بتسليح القوات العراقية بما يساعدها على تامين سيادة العراق، فيما أكد ديمبسي استعداد الولايات المتحدة لبحث حاجات العراق كافة في مجال الدفاع بما يؤمن وحدته واستقلاله.

الشلاه يطالب وزير الاتصالات المستقيل بإعلان ندمه

□ بغداد / متابعة المدى

علي الشلاه

دعا ائتلاف "دولة القانون"، بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، وزير الاتصالات المستقيل محمد علاوي الى "تقديم أدلته على التدخلات في عمل وزارته او إعلان ندمه والرجوع الى مزاولة عمله"، فيما رفضت القائمة "العراقية" التي ينتمي إليها الوزير ترشيح غيره لشغل المنصب قبل "بحث أسباب الاستقالة".

وقال الناطق باسم ائتلاف "دولة القانون" علي الشلاه: "لا نعلم حتى الان الاسباب الحقيقية وراء استقالة وزير الاتصالات الذي نكن له كل الاحترام والتقدير فكل الأسباب التي ذكرها غير حقيقية وعليه تقديم أدلته".

واضاف ان "ما نعلمه ان الوزير المستقيل فشل طوال العامين الماضيين في إدارة وزارة الاتصالات ولم يستطع تحديد صلاحيات الوزارة وفصلها عن عمل هيئة الاتصالات لكن يبدو أن بعض قادة "العراقية" دفعه إلى الاستقالة لإيجاد ازمة جديدة بعدما رأى الأمور تتجه نحو التهدئة والإصلاح".

وأبدى شلاه استغرابه الشديد لاعتراض نواب "العراقية" على قبول المالكي استقالة علاوي وقال إن "قبول الاستقالة من صلاحيات رئيس الوزراء واعتراض هؤلاء يدل على أنهم يجهلون الدستور". وتابع: "نعتقد بأن علاوي نادم ويريد العودة وعليه الاتصال بالمالكي اذا رغب في ذلك وإلا فإن كتلته ملزمة بترشيح وزير جديد".

إلى ذلك، قال الناطق باسم حركة "الوفاق الوطني" التي ينتمي إليها علاوي إنها "ستخرج بتفاهمات بين القائمة العراقية وأطراف اخرى لأن الموجود في وزارة الاتصالات موجود في معظم الوزارات التي تدار بالآلية نفسها."

من جانبها انتقدت الأمانة العامة لمجلس الوزراء، أمس الأربعاء، تعليق وزير الاتصالات محمد علاوي استقالته على نقل مستشار بالوزارة إلى خارجها، مؤكدة أن هيئة النزاهة حملت الوزير المسؤولية الجزائية في احد عقود المبرمة مع إحدى الشركات، مشيرة إلى أن هذه الاستقالة لا تعني انتهاء التحقيق أو غلقه مع الوزير.

وقال بيان صدر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء إن "تعليق وزير الاتصالات محمد علاوي أمر استقالته على نقل مستشار في الوزارة إلى خارجها، أمر غير مقبول"، مبينا أن "عملية نقل المستشار تتضمن إجراءات محددة قانونيا".

وأكد البيان أن "هيئة النزاهة تتولى التحقيق في العقود المبرمة مع الوزارة"، لافتا إلى "أنها حملت الوزير المسؤولية الجزائية في احد عقود الوزارة المبرمة مع إحدى شركات القطاع الخاص".

واعتبر البيان أن "الاستقالة التي قدمها الوزير لا تعني انتهاء التحقيق أو غلقه"، مشيرا إلى أن "القضاء ما زال يتابع هذا الموضوع"

وقد تضاربت المعلومات التي تحدثت عن استقالة وزير الاتصالات محمد عبد الامير علاوي، بين مخاوف من شبهات فساد، ومشادة كلامية مع احد المقربين من رئيس الوزراء نوري المالكي.

وكالة (اور) حاولت تقصي الحقيقة، او بعضها من مصادر الطرفين: العراقية ودولة القانون وترك الحكم للقراء. وقالت مصادر مطلعة في ائتلاف دولة القانون أن محمد علاوي المقرب من زعيم القائمة العراقية اياد علاوي قدم استقالته على "خلفية وجود شبهات في ملفات فساد مالي طالت وزارته ومحاولات بعض شركات الاتصالات تمرير صفقات مشبوهة إلى العراق"، مضيفة أن "علاوي قدّم استقالته بناء على ورود تقارير دقيقة عن عدد من ملفات الفساد المالي في وزارته"، مؤكدة "تورط شخصيات في الوزارة بصفقات مشبوهة لصالح شركات اتصالات رغبت في العمل في العراق".

واضافت المصادر ان "شخصيات في الوزارة عرضت بشكل غير قانوني صفقات لعمل بعض شركات الاتصالات على شخصيات مقربة جداً من رئيس الوزراء وعمولات مالية تصل الى مصادر بنحو ٤ ملايين دولار يومياً لمدة عام كامل مقابل السماح لتلك الشركات العمل في العراق"، وأشارت إلى أن "المالكي علم بالعرض وقد رفضه مما جعله يسأل علاوي عن علاقته بتلك الشركات".

لكن القصّة تأخذ منحى أكثر حيرة بالبحث عن اليقين، إذ قال مصدر واسع الإطلاع إن "نقاشاً ساخناً جرى بين محمد علاوي ومستشار رئيس الوزراء صادق الركابي في اجتماع جرى على هامش الدعوة التي وجهها رئيس الوزراء لقادة الكتل البرلمانية"، لافتاً إلى أن "النقاش الساخن بين الطرفين احتدم لعلاقته بالإصلاحات وسحب الثقة وموقف القائمة العراقية من الحكومة الحالية"، مؤكداً أن هذا الأمر "أزعج رموز القائمة العراقية ودولة القانون".

وأشار المصدر إلى أن "علاوي وجه انتقادات لدولة القانون أزعجت رئيس الوزراء في الاجتماع ما أضطره الى القول أن الطائفيين لا يتحدّثون الكلام الذي تتحدث به عن الحكومة، برغم ان الوزير محمد علاوي شيعي وينتمي إلى أسرة شيعية معروفة، فازداد التوتر بين الطرفين حتى وصل الأمر إلى اضطرار علاوي تقديم استقالته بعد أن سمع كلاماً عن ضرورة تقديم الاستقالة بعد الخروج من اجتماع الكتل"، بحسب قول المصدر.

وكان الوزير قد اكد امس في حديث صحفي لجريدة الشرق الاوسط انه لم يقدم استقالته وانما اقيل لاعتراضه على تدخلات رئاسة الوزراء في عمل وزارته، مضيفا ان رئيس الوزراء رفض مقابلتي منذ اكثر من عام ولم يرد على اتصالاتي الهاتفية ..بدوره نفى علي الموسوي المستشار الإعلامي للمالكي بشدة اتهامات علاوي، وقال ان رئيس الوزراء لم يقم بمثل هذه الامور، وان الوزير المقال يحاول خلط الأوراق وإلقاء تبعية فشله على الآخرين.